الرأي الاقتصادية

العدد 2242 الثلاثاء 25 ذو القعدة 1415هـ الموافق 25 ابريل 1995

No 2242 - Tuesday - 25th April 1995

الرأي AL AYAM 10

السعودية تستضيف مؤتمرا دوليا للنفاز

تبوك - رويتر:

حثت السعودية في مؤتمر للنفاز المستثمرين الدوليين على تطوير مصادر الطاقة تعمل بالنفاز لمواجهة احتياجات العالم.

وقال الامير عبدالله بن فيصل بن تركي رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع في كلمة امام مؤتمر النفاز تستضيفه السعودية في الداخل ان النفاز سيكتسبان اهمية كبيرة في المستقبل في ظل انهيار قد يعود بفوائد مالية مجزية اذا ما اتاح للعالم التوازن والوفرة اخرى.

وتستضيف الهيئة الملكية مؤتمرا حول الاحتياطات المستقبلية للنفاز يستمر يومين في مدينة جبيل وهو اول مؤتمر حول النفاز تنظمه السعودية لكبرى منتج للنفاز في العالم.

وحصلت رويتر على نص كلمة الامير عبدالله بالتفاصيل من منظمي المؤتمر.

وسجل الطلب على الطاقة الكهربائية في السعودية نموا بنسبة 17 في المئة نتيجة الدعم الحكومي الذي ادى الى تكبد شركات الطاقة الكهربائية الاربع في السعودية خسائر وانقطاع في الامدادات.

وقال الامير عبدالله «ارتفع الطلب على المرافق في الجبيل وينبع الى حد لا يعقبنا مواجهته».

ومع عدم توفر الاموال من الداخل لمشاريع التوسعة تتيح الحكومة السعودية المجال لشركات القطاع الخاص لتمويل تطوير طاقة محطات جديدة.

وقال ان مجلس ادارة الهيئة وافق بنوه على مشاركة شركتي بكتل وباريسونز في تمويل مشاريع مرافق عامة في الجبيل وينبع وهما الفيصلان الصناعيان الرئيسيان في السعودية.

وقال «نعمل مع بكتل وباريسونز على تطوير فكرة مفصلة وتأمل ان تعلن النتائج قريبا كي تتعلق الشركات في السعودية وفي الخارج من المشاركة».

سوق الشرق الأوسط الجديد.. الأهداف والأبعاد

تساؤلات حول التكافؤ الاقتصادي بين دول السوق وشكوك حول الأهداف محاولة لاختراق الأسواق العربية واسرائيل الرابح الأكبر..!

كثر الحديث في أعقاب انطلاق مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية عن ملامح سوق شرق أوسطية جديدة، تشارك فيها اسرائيل تعمل على تنمية اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط في إطار السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط. لكن العديد من الخبراء والاقتصاديين العرب يثيرون عدة تساؤلات وشكوك وتحفظات حول مشروع السوق، وفيما يؤكد البعض على ضرورة التركيز على تأسيس سوق عربية مشتركة، ويرون في مشروع السوق الشرق أوسطية بأنها تمثل توجهات لخدمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية والاسرائيلية معاً وفي مقابل ذلك، فإن هناك فئة أخرى ترى بأن ثمة أهمية لقيام السوق. «الأيام» استطلعت آراء بعض الفعاليات الاقتصادية وخرجت بالحصيلة التالية:

المحاتي:

تأكيد على أهمية قيام السوق

■ محمد عبدالله المحاتي

رجل الأعمال المعروف محمد عبدالله المحاتي أكد على قناعته بضرورة إنشاء السوق الشرق أوسطية لما لها من أهمية في تطوير اقتصاديات كافة دول الشرق الأوسط مع ضرورة عدم استثناء أي بلد من بلدان الشرق الأوسط لأن استثناء أي طرف أو بلد عربي أو غير عربي سيكون له تأثير سلبي، مشيراً إلى أن استبعاد اسرائيل عن هذه السوق ستلغي ذخيرة غير طبيعية ستؤثر بشكل سلبي على هذا التكتل الاقتصادي وهذا بالخصوص سيحدث إذا تم استبعاد إيران أو تركيا. وأشار إلى أن العالم يتجه نحو التكتل سواء في أوروبا أو الشرق الأوسط أو الأمريكتين وأفريقيا لا بحيث أن تكون بعضنا من إنشاء مثل هذه التكتلات التي تتيح لكل دولة أن تأخذ حقها.

وتساءل محمد المحاتي عن الخوف من دخول اسرائيل التكتل الاقتصادي الشرق أوسطي وهي دولة واحدة ونحن الشرق أوسطيون دول عديدة، مضيفاً تساؤلاً آخر وهو: لماذا اليوم والخوف من الابتلاع الاسرائيلي خاصة وأن التكتل الاقتصادي يعتمد على الفكر والرأسمال وليس بالسلاح؟ وأشار إلى أنه وبعد توقيع اتفاقية الحدث فإن كافة القوانين والإجراءات ستكون مفتوحة أمام الجميع في مجال التبادل التجاري، مشيراً إلى أن البحرين حققت من هذه الاتفاقية وهذا ما يمكنها على الاستفادة من السوق الشرق أوسطية خاصة وأنها تمتلك قدرة واستثمارات كبيرة يمكنها من التغلغل مع السوق الشرق أوسطية خاصة وأنها تمتلك الرأسمال الأكبر من خلال التكتل الاقتصادي. مشيراً إلى أن تنفيذ هذا المشروع لن يتم إلا بعد حل كافة خلافاتنا الأساسية.

وأضاف: إذا ما اتخذت البحرين بشكل جيد صنفية ومستقلة بمعدلها الاقتصادية والتجارية ستتمكن من الحصول على سهم كبير من هذه السوق خاصة إذا ما تقدمت بأفكار جيدة، معرباً عن توقعه بأن تأخذ البحرين دوراً متميزاً نظراً للاحترام والتقدير الذي تتمتع به البحرين وهذا يعظم رأسمال يجب أن يستغل بشكل جيد من البداية وعدم دخول اللعب متأخراً.

وأشار إلى أن القطاع الخاص البحريني متقدم وقادر على المنافسة والاستفادة من هذا التكتل خاصة وأن هذا التكتل سيكون جماعاً إذا ما ابتعد عند تنفيذه عن الخلافات السياسية سيكون له ثقل كبير ودور بارز في مواجهة الصراع الدولي والتنمية الاقتصادي المفتوح نتيجة للتكتلات الاقتصادية. وقال إنه من الضروري أن نبدأ بالتكتل الخليجي، حيث أن هذا الموضوع لا يختلف عليه اثنان في هذه المنطقة ولا يمنع من أن الدخول في التكتل الأكبر من خلال التكتل الخليجي. مشيراً إلى أن تنفيذ هذا المشروع لن يتم إلا بعد حل كافة خلافاتنا الأساسية.

الشملة:

لا تشكيك في مفهوم السوق

■ صالحي الشملة

عبدالنبي الشملة رجل الأعمال المعروف شارك في هذا التحقيق حول مدى أهمية وضرورة إنشاء سوق شرق أوسطية من عدمه وقال: مفهوم السوق الشرق أوسطية بدأ يفرض نفسه بشكل قوي بعد التسامات التي تم تحقيقها على مسار السلام بين الدول العربية واسرائيل وحل القضية الفلسطينية. ومن حيث المبدأ فإن أحداً لا يشكك في جدوى هذا المفهوم وفي ضرورة تحقيقه. إلا أن البعض يشكك في مدى مصداقية وجدوى إشراك اسرائيل ضمن هذا التجمع الإقليمي خصوصاً وأن مسار السلام وعملية السلام لاتزال متعثرة وأن اسرائيل حتى الآن لم تتخل عن كامل تعنتها وتشددها تجاه بعض القضايا الأساسية التي تشكل أساس الخلاف بينها وبين الدول العربية ومنها ضمن الفلسطينيين كامل حقوقهم التي تم الاتفاق عليها والانسحاب من الأراضي السورية واللبنانية وإعادة القدس الشرقية للسيادة العربية.

هذه هي المعوقات التي تقف في وجه تحقيق السوق الشرق أوسطية وعندما هذا المنعطف هناك رأيان مختلفان. الأول يدعو إلى السعي نحو تحقيق هذه السوق لعلى تكون دافعاً ومشجعاً لتحقيق المزيد من الإنجازات على مسار التسوية السلمية، والآخر يدعو إلى عدم التفريط أو التخلي عن كافة الأوراق الهامة قبل تحقيق الإنجازات المطلوبة على مسار التسوية السلمية.

وفي الواقع، فإن وجهتي النظر كلتيهما لهما من الوجاهة و الصحة. وفي رأيي فإن التسوية السلمية أمر لا مفر ولا مناص منه، وأنه ليس أمام اسرائيل العظم من الخيارات سوى الرضوخ إلى مختلف الضغوط التي تفرض عليها تقديم المزيد من التنازلات وإبداء مرونة أكثر.

إن السوق الشرق أوسطية هو أيضاً خيار لا مفر منه ضمن عملية تشكيل النظام الاقتصادي الجديد وإنه من مصلحة العرب والاسرائيليين تحقيق ذلك، وإن الجميع يدرك أن تحقيق السلام العادل والشامل لن يتم إلا بتحقيق قدر من الرخاء والرفاه الاقتصادي لشعوب المنطقة، وإن استمرار حالة التدهور والتراجع الاقتصادي التي تعاني منها الشعوب العربية المحيطة باسرائيل، إن هذا الاختلاف سيؤدي بالنتيجة إلى زيادة أعمال العنف والتوتر في المنطقة، وقد آن الأوان لكي تسخر شعوب تلك المنطقة كافة جهودها لخدمة قضايا التنمية والتطور الاقتصادي.

إن الفارق في الوضع الاقتصادي بين الشعوب العربية المحيطة باسرائيل بما في ذلك الفلسطينيين وشعب اسرائيل هو واسع وسحيق. وعلى سبيل المثال فإن معدل الدخل السنوي للفرد في تلك البلاد العربية «دول الطوق والفلسطينيين» لا يتعدى 800 دولار، أما في اسرائيل، فإن معدل دخل الفرد 14 ألف دولار سنوياً وهو قريب من مستوى دخل الفرد لعدد كبير من الدول الاوروبية.

هذه الحقيقة لا يمكن لإسرائيل التغاضي عنها وتجاهلها، ولا يمكنها أن تعيش وتنمو في بحر من الفقر المحيط بها، كما أن مصيرها ومصيرنا هو أننا موجودين في بقعة واحدة ولن يتمكن أي منا من الخضاء على الآخر، وليس هناك خيار سوى التعايش والتعاون شرط عدم التفريط بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وغيرها.

وإذا تم الاتفاق على هذه السوق فإن آثارها ستنعكس على المنطقة بأسرها، خاصة وأنه خلال العشر سنوات الأخيرة فإن معدل الإنفاق على التسلح في الشرق الأوسط قد بلغ ما بين 60 و70 مليار دولار في العام كلها تنفق على وسائل الدمار ومعدات التخريب والهدم، وقد آن الأوان لتوجيه هذه المبالغ إنفاقها في مختلف أوجه التطور والنمو الاقتصادي.

وقد تم بالفعل وضع خطط ودراسات لمختلف مشاريع البنية التحتية اللازمة لبناء وتطوير الشرق أوسطية بما في ذلك إقامة الطرق وسكك الحديد والجسور والموانئ والأنفاق وافدن الصناعية والمناطق الحرة وغيرها والتي ستكلف بلايين الدولارات وستؤدي هذه المشاريع إلى إنعاش السوق بأكمله وسترسي قواعد التعاون الاقتصادي في المنطقة لكي تستطيع هذه المنطقة مواكبة ركب التنمو الاقتصادي الذي تشهده العديد من الدول بما في ذلك دول الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا التي وجهت جهودها إلى تحقيق نمو اقتصادي باهر.

وأمام هذا السيناريو فإن على البحرين أن تبدأ الآن بالتفكير في أخذ مكانة مرموقة ومركز متقدم في هذه العملية. ولقد بادرت البحرين بالفعل عندما وجهت دعوة وأبدت رغبتها باستضافة بنك التنمية للشرق الأوسط المزمع إقامته لتحويل تلك المشاريع إلى واقع وهي خطوة تستحق الإشادة والثناء لأنها سوف تؤدي إلى تعزيز وترسيخ دور البحرين ومكانتها كمركز للخدمات المصرفية والمالية في الشرق الأوسط.

كما ويجب علينا أن نسعى إلى استقطاب بيوت الخبرة ومؤسسات الدراسات والبحوث التي سوف تلعب دوراً كبيراً ضمن عملية بناء السوق فإن من الفقر المحيط بها، كما أن مصيرها ومصيرنا هو أننا موجودين في بقعة واحدة ولن يتمكن أي منا من القضاء على الآخر، وليس هناك خيار سوى التعايش والتعاون شرط عدم التفريط بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وغيرها.

وإذا تم الاتفاق على هذه السوق فإن آثارها ستنعكس على المنطقة بأسرها، خاصة وأنه خلال العشر سنوات الأخيرة فإن معدل الإنفاق على التسلح في الشرق الأوسط قد بلغ ما بين 60 و70 مليار دولار في العام كلها تنفق على وسائل الدمار

الشملي:

الوقت غير مناسب لمشروع السوق

■ توفيق علي تقي

نائب المدير العام لشركة يوسف بن أحمد كانو توفيق علي تقي قال: إن الوقت غير مناسب في الوقت الحاضر للسوق الشرق أوسطية لعدة أسباب، أولاً أن المسار السوري في عملية السلام لاتزال متعثراً مما يعني استبعاد سوريا من هذه السوق وتحقق بها لبنان. وثانياً أن التجارة البينية بين دول الشام ومنطقة الخليج العربي متدنية في الوقت الحاضر، وأن دخول البضائع الإسرائيلية سوف يأخذ قسطاً كبيراً من هذه التجارة، وإن كانت هذه السوق ستظل اسرائيلية مستقبلية بعيدة المدى.

وأضاف تقي بأن البديل لهذه السوق التي سنخدمها فيها تركيا وإيران وباكستان واسرائيل هو ما تم طرحه في السابق - السوق العربية - والتي وافقت عليه المملكة العربية السعودية ودول الشام والتي ستمهد الطريق إلى التضامن العربي لاسيما أن دولنا اسرائيل في المنطقة لم تعرف بعد وعملية السلام مع الفلسطينيين لم تحسم بعد. فلماذا تجعل اسرائيل تستفيد من هذه السوق في استخدام الأموال العربية وتصريف بضائعها إلى المنطقة العربية جراء ما فعلته بنا

الحوري:

السوق الشرق أوسطية هو مسعى استراتيجية أمريكي

■ عدنان بسيسو

■ الدكتور عدنان بسيسو قال: السوق الشرق أوسطية هو مسعى استراتيجية أمريكي موجه إلى إيجاد منطقة تكتل اقتصادي لبلدان الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية وتمركز مركزه السوق على التنمية الاقتصادية ورفع مستويات الدخول لمواطني هذه البلدان، ويجمع التعاون الاقتصادي بين هذه البلدان عن أهمية كبرى باعتباره أحد الوسائل الفعالة في التقارب بين الشعوب وتجاوز حروبهم وخلافاتهم، وإن هذه التوجه الأمريكي نحو الحديث عن هذه السوق في أعقاب حرب تحرير الكويت حينما طرح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي في حكومة الرئيس الأمريكي جورج بوش مشروع سوق بأسواق بلغ 16 مليارات دولار ونشارك فيه دول الخليج مساعدة الدول التي تحالفت معها في الوقوف ضد الغزو العراقي للكويت. لكن هذا المشروع لم تعد تعلن عنه وأصبح الحديث لسياسة الأمريكية وليبكر ليفت ضرورة إيجاد السلام بين جميع الأطراف وخاصة مع اسرائيل، قبل تأسيس مثل هذا البنك سيما وأن اسرائيل، هي العطيف الاحتياجيين دون الدولارات المتحدة الأمريكية والغرباء المتقدم إلى المنطقة لحماية مصالحها، لذلك وبعد أن بدأت عملية السلام واستطاعت مدريد وبعد استكمال مفاوضات بعد المسارات وبشكل خاص المسار المصري (فترة كامب ديفيد) والمسار الأردني والمسار الفلسطيني (المنحرف)، طرح موضوع التعاون الاقتصادي بين بلدان الشرق الأوسط بصورة مهمة وحيوية جداً في إطار السوق الشرق أوسطية وبدأ نجاح ما هي عوامل نجاحه؟

○ تكفيوري التوضوح من السابق لأوانه اعتبار أن التكتل الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط قد وفر عناصر نجاحه إذ أن مثل هذا الأمر يحوطه الحماية الجمركية.

أولاً: بدأ واضحاً خلال مؤتمر القمة الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي عقدت في الدار البيضاء بالمغرب أن العديد من الدول ذات الأدوار الفعالة في الشرق الأوسط أبدت رغبتها أو أعلنت عن قبول إيران، اليمن، العراق، سوريا، لبنان، السودان، لتبدأ وهذه الدول مهمة في حالة قيام السوق الشرق أوسطية.

ثانياً: هناك تنافس هدفي بين تكتل شرق أوسطي وآخر خليجي حيث فيها أهمية كبيرة لمصر، أن يكون هناك تكتل عربي موحد، أو شرق أوسطي تذوب فيه الهوية العربية كلية ولا يكون للعرب فيه إلا دور ثانوي، لا يتعدى من أنهم يتكلمون اللغة العربية من ناحية العدد والتأمل على ذلك إعلان مبادئ الدار البيضاء الذي لم تذكر فيه كلمة عرب أو عربي أو عربية ولو بصفة عارضة. بل حمل الإعلان تعميقاً للطرح لفتح الخليجي، المصري، الأردني، الفلسطيني، اللبناني، في حين أن الجامعة العربية شرعت في وقت سابق بدأ من الدول العربية الأربع في العنوان الرئيسي للمؤتمر شرع في تعبير استعماري يعتبر إلى القرن التاسع عشر، فلماذا لم تسم الدول بمسمياتها والإشارة إلى عربيتها.

ثالثاً: يجب أن يطرح تساؤل عن مدى تكافؤ اقتصادي بين الدول التي ترغب في الاشتراك في هذا التكتل ومن سيكون الأكثر استفادة في هذا الصدد؟ إن من الواضح أن «اسرائيل» هي هي الرابح الأكبر - بالنسبة للدخل - في هذا التكتل وهي الدولة الوحيدة التي تبلغ دخلها الفرد ما بين 13 و14 ألف دولار سنوياً، بينما تبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأردني في أحسن حال فقط وصل إلى 33 مليون دولار، والمصري 41 مليون دولار، والفلسطيني تحت الصفر دولار، هذا إن الدول العربية الأخرى الخليجية لا تتوفر على مرافق الجوية والبحرية متطورة أو على مرافئ متطورة، فإذا دخلت في السوق فإن ذلك سيكون وسيلة أو قناة لتدفق السلع الغربية وخاصة الأمريكية إلى الأسواق العربية وخاصة أسواق دول الخليج الأكثر شراء حيث بلغ مجموع ناتجها المحلي الخام 292 مليون دولار في أنها تحتل المرتبة الأولى في الدخل الفردي للسوق الشرق أوسطية وهذا يعني أن هذه الدول ستكون وحدها هي المستفيدة من هذا التكتل وتعطت فيه 147 مليون دولار وتعطت الأردن من الحصول على 10 مليون دولار، فإن دخلها يعني أن دخلها يعني أن دخلها 147 مليون دولار، لا تتوفر على مرافئ متطورة في الخليج فقط دون دول الشرق أو هي مراسي متطورة في هذا الشرق أو هي مراسي متطورة في هذا الشرق أو هي مراسي متطورة في هذا